نحو جيل مصرى سليم

للأستاذ صلاح الدين الشريف

جميلة خصبة تلك الفكرة التى أوحت إلى معالى الدكتور عبد الواحد الوكيل بك تأليف مؤسسة اجتماعية للعناية بفحص الحالة الصحية لمن يرشحون أنفسهم للزواج وتكوين الأسر وإنجاب الأبناء ، وهى مؤسسة تعتنق نظرية تستند إلى مبدأ اجتماعى سليم ، قوامه تلك النعمة التى تحميها الدولة إزاء أجيال المستقبل وذراريه ، فهم حقا عدة الوطن وذخيرته ، وأيما جهد تبذله الدولة فى سبيلهم صغير وإن عظم ، وكل مال تنفقه على إصلاح شأنهم قليل وإن كثر .

وما عجب أن تعنى الدول المتحضرة هذه الناحية أجل جانب من عنايتها ؛ فتحيطها بسياسة اجتماعية ثابتة لا تتغير بتغير الأحزاب المتداولة على مقاعد الحكم ، حتى لا تتأثر الطفولة بأى عارض من العوارض الإجتماعية ذات الأثر السيء فى تكوينهم وتنشئتهم ؛ ولا تعود معاهد الطفولة مراحا لجموع المعتوهين والشواذ وذوى الانحرافات الوراثية الأصلية التى تسلبهم أسلحة الكفاح وتشقيهم فى حياة أصبحت مراحلها طويلة مجهدة تستنفد قوى العقل والجسم . ويحسن المجتمع الانسانى فكرة مثالية داعبت أحلام المصلحين والمفكرين فى مختلف العصور ، وهى فكرة بل عقيدة تقصد إلى حماية بنية المجتمع بمنع ضعفاء العقول والأجسام ، ذكورا وإناثا ، من التناسل حتى لا يخلفوا وراءهم ذرية مؤوفة تئن من الضعف وتشكو العلة ، ويعانى المجتمع الأمرين من شذوذها وقصورها عن الاندماج فى دورة الحياة النامية المنتجة .

والحق أن ذرية ضعفاء العقول والأجسام ، من الجنسين ، تنقل تلك الصفات التى ورثتها ، فتصبح عبئا على المجتمع باهظا يكلفه خسائر مادية وخلقية لا تحصى ، ويضطره من ثمة إلى إقامة الاصلاحيات والمستشفيات والسجون التى تكتظ بالمرضى والمجرمين ، وهكذا يضيع على الدولة من المال والوقت والجهد ما لو صرف فى وجوه أخرى لكان أجزل فائدة وأعم نفعا .

ومن الثابت لدى علماء الوراثة أن كثيرا من الأمراض ، ولا سيما الأمراض العقلية كالعته والجنون وضعف الإدراك ، تنتقل بالوراثة . ومن هذه الأمراض الانكماش العضلى (Muscular Atrophy) وقصر العظام وتشوهها (Brachydactyly) وسهولة كسر العظام (Bone Fragility) وغيرها من الأمراض والعلل .

وقد قام فريق من الأطباء والمشتغلين بدراسة الصفات الوراثية فى الإنسان وبحثوها بحثا مستفيضا ، حتى ثبت لهم ثبوتا قاطعا وجوب التخلص من هذه الأمراض ومنع أصحابها من التناسل وذلك بإجراء عمليات جراحية لهم من شأنها أن تجعلهم عقماء ، فتنقرض معهم علاتهم واسقامهم وتندثر بموتهم فيخلص المجتمع من شرها .

ولقد سنت سبع وعشرون ولاية من ولايات الاتحاد الأمريكى قوانين تحتم تعقيم ضعفاء العقول والأجسام الذين يثبت عدم صلاحيتهم لإنتاج . ويؤكد الأخصائيون الذين أجروا أكثر من سبعمائة عملية تعقيم على نزلاء مستشفيات الأمراض العقلية فى كاليفورنيا ، أن نتائجها أتت بخير العواقب . وقد تزوج كثيرون ممن أجريت لهم عملية التعقيم وهم يعيشون اليوم مع أزواجهم عيشة سعيدة لا تشوبها شائبة ، لأن هذه العملية لا تعطل فيهم الغريزة الجنسية ولا تحرمهم متعة الزوجية التى وهبتها لهم الطبيعة ؛ فهى إذن تخالف عملية الإخصاء التى تحرم الشخص من متعته الطبيعية بل وتجعله عرضة للأسقام والعلل العقلية والجسمية .

ولقد أصدرت ولاية " كونكتيكوت " الأمريكية ، قانونا يقضى على كل من يريد الزواج أن يتقدم هو وخطيبته إلى أى معمل من المعامل الكيماوية المعترف بها لفحص دمهما فحصا كيماويا بطريقة " كاهن " أو " وامرمان " للحصول على شهادة رسمية بأنهما خاليان من الأمراض البرية التى تحول دون الزواج .

وليست ولاية " كونكتيكوت " أول ولاية أمريكية أصدرت هذا القانون ، فقد سبقتها إلى ذلك ولايات ويسكونسون وأوريجون ونورث داكوتا ولويزيانا ونورث كارولينا وعدة ولايات أخرى .

وتجد الجماعات التى نشطت فى الأيام الأخيرة بقصد الدعاية لفكرة التعقيم فى الولايات المتحدة ، توسيع نطاق التطبيق العملى حتى يشمل فقراء الفلاحين والعمال ومن كان على شاكلتهم ممن تعوقهم مواردهم المادية عن تربية أبنائهم والعناية بهم عناية لائقة . ويتعللون لذلك بأن خطر هؤلاء على المجتمع جسيم لما ينتجونه من الذرارى العديدة التى لا تعطى حقها من العناية والتهذيب فتشب فى أحضان الرذيلة وتمتلئ بها السجون والإصلاحيات .

بيد أن هذا تطرف فى المبدأ لا يقره العقلاء ولا سيما فى عصر أصبح فيه للتأمين الاجتماعى شأن حاسم فى استنقاذ مئات الآلاف من أسر العمال والفلاحين من وهدة العوز المادى ، وأضحت "الدولة" بما تسنه من ضرائب وما تشترعه من نظم التأمين ، متكفلة بهذه الطبقات التى أثبتت فطرة الجهاد الحاضرة أنها ذخيرتها وعدتها . ولو أن الأمر اقتصر على المعيوهين والمئوفين ، بأسقام وعلل وراثية موبقة ، ، لكان أسلم عاقبة وأكثر جدوى .

ولقد قطعت ألمانيا النازية شوطا بعيدا فى وقاية المجتمع الألمانى من شرور الإجرام والتتة ، فأصدرت فى يوليو من عام ١٩٣٣ قانونا يقضى بتعقيم مرتكبى جرائم هتك العرض

تعقيما إجباريا ، كما لم تغفل تعقيم المعتوهين والمرضى بأمراض مستعصية وذوى العلل الوراثية والمدمنين على المسكرات . وتعددت فى مدنها وقراها مكاتب خاصة لفحص المقبلين فى الزواج للتأكد من سلامتهم من الأمراض الأخرى .

وقد انتهى بها التطرف فى هذا المجال إلى اعتناق نظرية خيالية قوامها صراحة الجنس الألمانى من شوائب الدماء الأخرى التى تساط بها دماؤه باندماج أجناس أخرى فيه كاليهود فأصدر النازيون عام ١٩٣٥ قوانين " نورمبرج المشهورة " التى يلخصها هذا الميثاق وهو أنه " لا يحق لغير أعضاء الأمة أن يكونوا مواطنين فى الدولة ولا يحق لغير الذين يحدرون من دم ألمانى مهما كان مذهبهم أن يكونوا أعضاء فى الأمة . وإذن فليس لأى يهودى أن يكون عضوا فى الأمة " وهو مبدأ خيالى كما ترى جر على ألمانيا النكبات . فليس ثمة مايؤكد أن شعبا ما ظلت دماؤه خالصة من دماء الشعوب الأخرى التى تجاور وتندمج فيه . فهى حكمة الطبيعة وسنة الوجود ، وقد قضى كثير من علماء الأنثروبولوجيا ببطلان هذه النظرية وتناقضها مما لا محل للخوض فيه هنا .

هذه نظرة عاجلة استعرضنا فيها جانبا مما تقوم به بعض الدول المتحضرة فى سبيل تنشئة أجيالها نشأة صالحة وتزويدهم بأوفر قسط من الصحة ، وأعنى بها صحة الجسم وصحة العقل

وما كان لمصر ، وهى تطمع فى أن تتبوأ مكانها فى العالم المتحضر إلا أن تجارى هذه الدول خلال فترة انتقالها التى تجوز بها اليوم ، فى الأخذ بكل مايرفع من شأن أطفالها ويعدهم أكمل إعداد للمستقبل الحافل بضروب النضال والكفاح .

ونحن أمة منكوبة بكثرة النسل إلى درجة يجب التفكير فى الحد منها . لجملة عوامل اقتصادية لا يجوز إغفالها .

وبالبت الأمر لم يتعد كثرة النسل ، بل إن الفوضى المؤلمة التى أضحت عليها حالة النسل من الضعف والتدهور ، تقتضينا أن نسارع بوضع سياسة اجتماعية ثابتة لإنقاذ الطفولة المصرية والتمهيد لإعداد أجيال المستقبل سليمة كاملة .

ولقد أثبتت الإحصائيات عندنا أن متوسط ما يحمله الفرد المصرى ، من جمهرة فقيرة معوزة ، أمراض ثلاثة ، يكفى كل واحد منها لأن يستنفد قوى جيل بأسره . ولقد انتشرت عندنا الأمراض الصدرية كالسل الرئوى بصورة لا يجب السكوت عليها . والأمر بعد فى حاجة الى مستشفيات تكون أكثر عددا وأوفى عدة . فما يليق بنا أن نأخذ بالجانب السلبى من علاج المسألة فنكتفى بالنصيحة للصابين بألا يقدموا على الزواج حتى يستكملوا شفاءهم ، ولا نجد فى الوقت ذاته وسائل هذا الشفاء من أطباء ومستشفيات ، ويمكن أن نضيف هذا القول أيضا على جملة أمراض أخرى مما يخشى فيها قابلية الانتقال بعامل الوراثة كالأمراض العقلية والسرية .

وقد سبق أن أعدت وزارة الشؤون الاجتماعية مشروع قانون لهذا الغرض فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، ثم عرض عليها مشروع قانون مماثل أعدته وزارة الصحة العمومية ، فبحثته لجنة من بعض حضرات مديرى إداراتها ، وقررت أنه يحقق أغراض الوزارة من الوجهة الاجتماعية .

وعلى أساس هذا المشروع الأخير نبتت فكرة معالى وزير الصحة ، فقام بإنشاء المكتب الحالى الذى سد فراغا خطيرا فى الإصلاح الاجتماعى ، ودلت البوادر والبشائر على أن الفكرة تسير قدما نحو النجاح الكامل ، مما يؤكد حسن فهم شبابنا لخطورة الدور الذى يؤديه الزواج فى حياة الوطن .

ونحن وإن كنا لا نطالب بالطفرة فى تطبيق أساليب العلاج التى سبقتنا الدول الأخرى اليها ، بضغط من ظروفنا الاجتماعية المختلفة ، إلا أننا نستطيع أن نتطلع الى أفق من الأمل أكثر فسحة ، يوقظ فى صدورنا الثقة بأننا لا بد واصلون إلى هذا الطور الذى جازت به الأمم المتحضرة ، وهو طور نعتقد أن الوصول إليه منوط بعامل تعميم التعليم ونشر التربية ، ومحو الأمية ، وهو ما أخذت بدستوره كل من وزارتى المعارف والشؤون الاجتماعية .

على أن الأمر لا ينبغى أن يقف عند حد تأسيس هذا المكتب فى عاصمة القطر مكتفين به ، فالبلاد مدنها وأقاليمها فى حاجة إلى مثل هذه المكاتب ، ولا يجدى فى تأكيد نفعها مثل دعاية اجتماعية منظمة تستغل فيها الاذاعة اللاسلكية والطباعة والصحافة وقاعات المحاضرات فى كليات الجامعتين والمدارس الثانوية والجمعيات الحرة والنقابات ، على أن يقوم بهذه المحاضرات فريق من الأطباء والاجتماعيين المختارين لهذه الغاية لجملة عوامل تكون محل تقدير من يختارونهم .

وإذا أضفنا إلى هذا الاصلاح الاجتماعى السليم ، وجوب العناية بصحة الحوامل الفقيرات بالاكثار من مراكز رعاية الأمومة والطفولة التى تشمل بيوتا للولادة والرضاعة ، كان ذلك خير تمهيد لإصدار قانون شامل جامع ينظم الزواج الصحى ويؤدى إلى تحسين صحة النسل ويفتح للوطن المصرى أفقا مشرقا من الآمال يتبوأ فيه مكانه اللائق به فى مجموعة أمم العالم المتمدين ؟

صلاح الدين الشريف